الخاتمة:

لقد استهدف هذا البحث إبراز دورا لـذي يمكـن أن تـساهم فيـه التجـارة فـي تحقيـق التنميـة الاقتصادية في البلدان النامية مع دراسة لحالة موريتانيـا، وانطلاقـا مـن اعتقادنـا بـان دراسـة وفهـم الموضوع من الناحية التطبيقية، يتطلب تأصيلا نظريـا يـزيح جوانـب اللـبس والغمـوض فيـه، قمنـا باستعراض الجانب النظري للتجارة الخارجيـة حيـث تعرضـنا لماهيتهـا وأهميتهـا بالإضـافة إلـي السياسات المتعلقة بها، ولاحظنا أن إتباع أي سياسة تجارية من طـرف أي بلـد يجـب أن تراعـي فيـه خصوصيات ذالك البلد المعني بإتباع السياسة التجاريـة سـواء كانـت سياسـة تـدعو إلـي الحريـة أو الحماية، كما تعرضنا إلى التعريف بالتنميـة الاقتـصادية وذلـك مـن خـلال التعـرف علـى مفهومهـا وأهدافها وكذا العوامل و الاستراتيجيات المتبعة من طرف البلدان الناميـة، ثـم انتقلنـا بعـد ذالـك إلـي مساهمة التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية وذالك مـن خـلال إتبـاع إسـتراتيجيتين مهمتـين همـا إستراتيجية تنمية الصادرات وإستراتيجية إحلال الواردات .

وخلال دراستنا التطبيقية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنميـة الاقتـصادية فـي موريتانيـا تطرقنـا إلي الخطط والاستراتيجيات التنمويـة بالإضـافة إلـي مكانـة التجـارة الخارجيـة فـي الاسـتراتيجيات التنموية ، ولاحظنا أن واقع التجارة الخارجية الموريتانية مـر بعـدة مراحـل قبـل تطبيـق الإصـلاحات التنموية والاقتـصادية 1980 - 1984 وبعـدها 1985- 2008 ومـن خـلال ذلـك الواقـع أبرزنـا الاختلالات التي عرفها هذا القطاع والتي كان من أهمها الاخـتلال الهيكلـي الـذي يتميـز بـه الهيكـل السلعي للصادرات والواردات الموريتانية، بسبب انخفـاض حجـم الـصادرات وتركزهـا فـي سـلعتين أساسيين هما السمك وخامات الحديد من جهة ، وزيادة وتنوع حجم الواردات من جهة أخرى.

وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة بـأن الخطـط التنمويـة وبـرامج الإصـلاح الاقتـصادي والتنمـوي التي تم تنفيذها لم تنجح بدرجة كبيرة في تنمية وتطوير قطـاع التجـارة الخارجيـة مـن اجـل أن يكـون مساهما في تحقيق التنمية الاقتصادية الموريتانية ويرجع ذالك إلـي أن الاخـتلال فـي الهيكـل الـسلعي للصادرات والواردات الموريتانية لا يـزال قائمـا، كمـا أن تنـوع الـصادرات الـذي حددتـه بـرامج الإصلاحات الاقتصادية كهدف لها لم يتحقق، بل إن نسبة الـصادرات الموريتانيـة مـن قطـاعي الـصيد والحديد أصبحت تشكل نسبا متقدمة في السنوات الأخيرة.

وعلى الرغم من أن الميزان التجاري عرف فائـضا خـلال بعـض الـسنوات مـن فتـرة الإصـلاحات التنموية والاقتصادية إلا أن ذالك الفائض لم يستمر إذ شهد الميزان التجاري عجزا كبيرا بعد ذالك.

النتائج العامة للدراسة:

1- إن ابرز نتيجة يمكن أن نخرج بها من خلال هذه الدراسة هـي أن التجـارة الخارجيـة لـم تعطـي الكثير لعملية التنمية الاقتصادية ويرجع ذالك لكونهـا لـم تـنجح فـي تحقيـق أهـدافها المرسـومة لهـا فعجز الميزان التجاري لازال قائمـا والـصادرات الموريتانيـة مازالـت تتركـز حـول مـادتي الحديـد والسمك والواردات تشهد ارتفاعا في معدلاتها.

2- على الرغم من السياسات والإجراءات التي تم تنفيذها في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية والتنموية بهدف تشجيع و ترقية الصادرات إلا أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات مازالت تحول دون ذلك.

3 - لقد أسهمت سياسة تحرير التجارة الخارجية التي اتبعتها الحكومة في زيادة حجم التبادل التجاري، حيث تضاعف سنة 2004 م بما يناهز خمس (5) مرات مقارنة بسنة 1985 م سنة بدء تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والتنموية .

4- لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن التنمية الاقتصادية في موريتانيا خلال جميع مراحلها تعتمد إستراتيجية غير متوازنة وبصفة خاصة بين قطاعي التصدير الأساسيين ، حيث تركز هذه الإستراتيجية على قطاع الصيد البحري تارة ، وتارة أخرى على القطاع لاستخراجي (الحديد) ، ناهيك عن الاهتمام غير المتكافئ بين هذين القطاعين من جهة والقطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية.

5 - من النتائج التي توصلنا إليها ، أن السلطات الموريتانية لم تكن جدية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطبيقها للإصلاحات الاقتصادية الأصولية ، وأن الهدف الحقيقي المكبوت(هو تدفق التمويل الأجنبي من جهة، وتأجيل انفجار أزمة العجوزات) عجز الموازنة ، عجز ميزان المدفوعات(...من جهة أخرى، وهو ما تحقق لهم لكن بشكل آني، وفي مقابل ذلك ظهرت في موريتانيا بعض المشاكل و تجذر فيها البعض الآخر، ومن ابرز ذلك فكرة الاعتماد على العالم الخارجي للحصول على التمويل (مع ما يحمل من مشاكل) بدل الاعتماد على الذات.

6 - نخلص في النهاية، إلى أن تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في بلد كموريتانيا قد لا يؤدي بالضرورة إلى الخروج من الأزمة، بل ربما يؤدي إلى تفاقمها، ويتوقف الأمر على مدى ملائمة وتكييف إجراءات تلك السياسات مع ظروف اقتصاد البلد المعني، إلا أنه في مرحلة ما أصبح عدم تطبيق تلك السياسات يقود إلى كارثة، ورغم أن الأزمة أخف ضررا من الكارثة فقد يكون الطريق بينهما قصيرا.

7- وكنتيجة عامة نقول إن الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال التجارة الخارجية لم تساهم كثيرا في التنمية الاقتصادية في موريتانيا ، وخصوصا في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية الأصولية فهي لم تأت سوى بكثير من الغث وقليل من السمين.

التوصيات:

1- ضرورة الاهتمام بالصادرات الأخرى(غير الحديد والسمك)، وتنويع قاعدتها والتركيز على صادرات اللحوم (الحية)الحمراء وإخضاع ما يتم تصديره من هذه الثروة لرقابة الدولة ممثلة في مصالحها المختصة.

2- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الإنتاجية وخاصة المشاريع الزراعية والحيوانية، خاصة إذا علمنا أن موريتانيا تتوفر على مناطق غنية وخصبة غير مستغلة، وثروة حيوانية كبيرة، وعليه فإنه من الضروري استغلال هاذين الموردين في تحسين وزيادة الصادرات.

3- نوصي بإتباع إجراءات أكثر فاعلية من تلك التي يوصي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحد من نمو الواردات وزيادة الصادرات.

4- ضرورة الاعتماد على الذات للحصول على تمويل التنمية الاقتصادية ، والتخلي عن فكرة الاعتماد على العالم الخارجي التي أصبحت متفشية إلى حد بعيد.

آفاق البحث:

خلال إعدادنا لهذه الدراسة لاحظنا أن هناك العديد من المواضيع التي تطرقنا لها بشكل مختصر (حسب ما يخدم دراستنا) ,إلا أن هذه المواضيع بإمكانها أن تكون نقطة انطلاق لبحوث ودراسات جديدة ، ومن بين هذه المواضيع :

- أثر الإصلاحات الجمركية المطبقة داخل قطاع التجارة الخارجية علي التنمية الاقتصادية.
- دور سياسة تحرير التجارة الخارجية في زيادة الصادرات الموريتانية.